سلسلة الكتب الوردية

L'ODJ MEDIA

الكتاب الوردي رقم 1

«وطني، مستقبلي»

مشروع مجتمعي تتجسد ملامحه في 99 إجراءً

قراءة في الرؤية التي توحِّد بين الالتزامات الخمسة والإجراءات الـ99
الواردة في البرنامج التشريعي للفترة 2026-2031

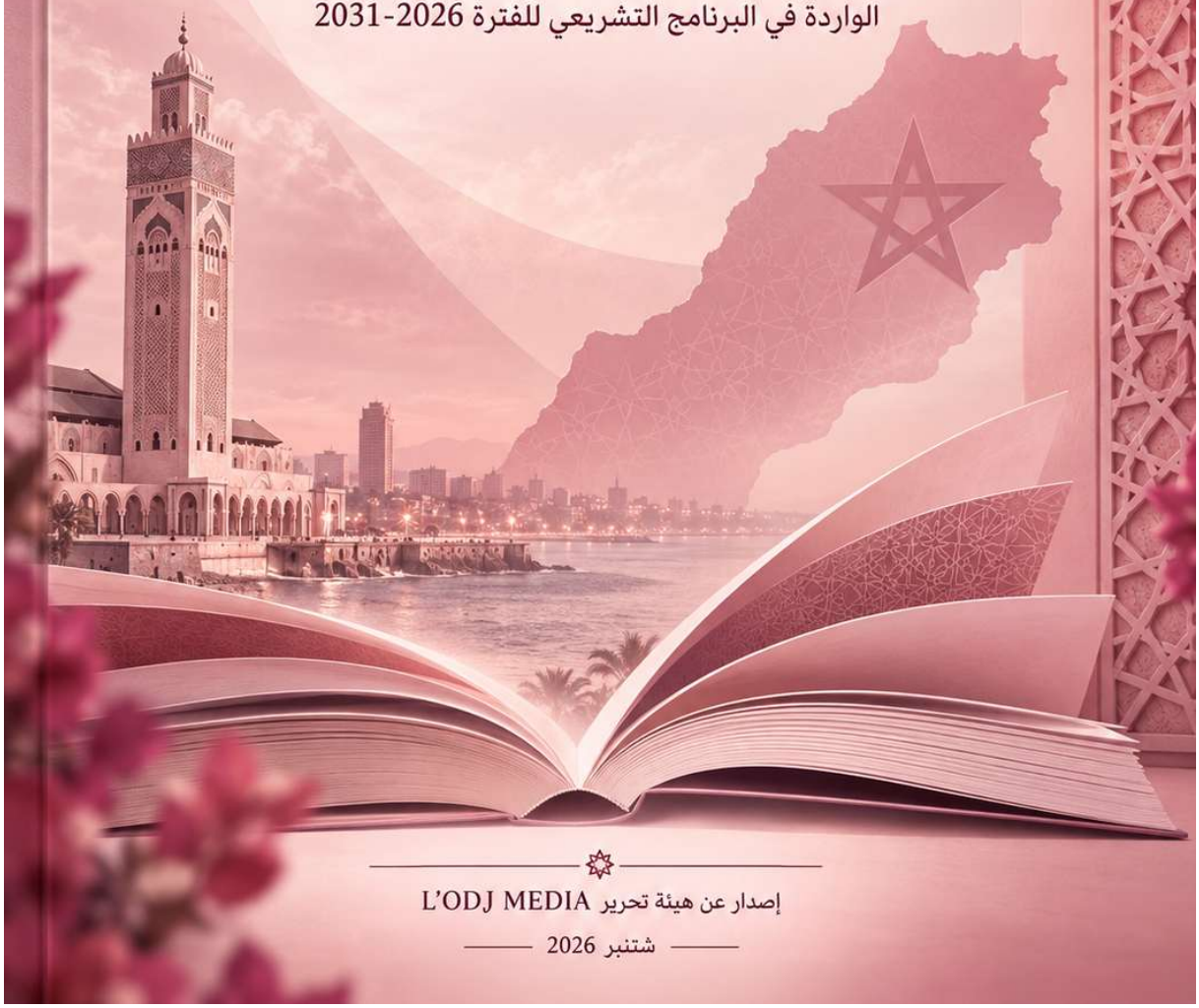

إصدار عن هيئة تحرير L'ODJ MEDIA

شتنبر 2026

الكتب الوردية

الكتاب الوردي رقم 1

«وطني، مستقبلي»: مشروع مجتمعي تتجسد ملامحه في 99 إجراءً

قراءة في الرؤية التي توحّد بين الالتزامات الخمسة والإجراءات الـ99 الواردة في البرنامج التشريعي للفترة 2026-2031

إصدار عن هيئة تحرير L’ODJ MEDIA

شتنبر 2026

ملاحظة تحريرية

هذا الكتاب الوردي إصدار عن هيئة تحرير **L'ODJ Média**، ويقدم قراءة صحفية وتفسيرية وتحليلية للبرنامج التشريعي لحزب الاستقلال للفترة 2026-2031، وللخطاب الذي قدم خلاله الأمين العام للحزب مضامين هذا البرنامج.

ولا يمثل هذا الإصدار بأي شكل من الأشكال منشورًا رسميًا لحزب الاستقلال، ولا إعادة إنتاج لبرنامجه الانتخابي، كما أنه ليس وثيقة انتخابية صادرة عن الحزب أو منجزة باسمه.

وتستند المقترحات المنسوبة إلى الحزب إلى ما ورد في الوثائق الأصلية التي تم الاطلاع عليها. أما التحليلات والعناوين وعمليات وضع المقترحات في سياقها، وكذا التقييمات الواردة في هذا الكتاب، فتندرج ضمن المسؤولية التحريرية لهيئة تحرير .**L'ODJ Média**

مهم : النسخة الفرنسية من البرنامج، المعتمدة كوثيقة عمل، مقدمة باعتبارها ترجمة مؤقتة، ولا تحل محل النص الأصلي باللغة العربية.

دليل استعمال هذا الكتاب

يشكل هذا الجزء الأول **الكتاب المرجعي** لهذه السلسلة، إذ يقدم التشخيص العام، والأسس الفكرية، والانسجام الذي يربط مختلف مكونات البرنامج.

أما الأجزاء الخمسة الموالية، فستتولى التعمق في الالتزامات الموضوعاتية، واستعراض الإجراءات المرتبطة بكل التزام.

الفهرس

تمهيد — قراءة البرنامج بما يتجاوز مجرد تعداد الإجراءات

1. **العالم تغيّر: خمس مسلّمات لم تعد ثابتة كما كانت**
2. **تحدٍّ آخر لا يقل إلحاحًا : أزمة الثقة**
3. **«وطني، مستقبلي» : كلمتان تختزلان الانتماء والتطلع إلى المستقبل**
4. **الالتزامات الخمسة : الهيكلة السياسية التي يقوم عليها البرنامج**
5. **الالتزام الأول : جعل الأسرة فضاءً للحماية ونقل القيم**
6. **الالتزام الثاني : حماية القدرة الشرائية وتعزيز الطبقة الوسطى**
7. **الالتزام الثالث : «لا تراجع» في مستوى جودة الخدمات العمومية**
8. **الالتزام الرابع : لاستعادة الثقة، «صفر تسامح» مع الفساد والريع وتضارب المصالح**
9. **الالتزام الخامس : السيادة بوصفها القدرة على اتخاذ القرار**
10. **الشباب : ليس مجرد محور في البرنامج، بل المعيار الحقيقي لنجاحه**
11. **من «مغرب بسرعات متعددة» إلى «مغرب بسرعة واحدةٍ»**
12. **كيف ستقرأ L'ODJ Média هذا البرنامج؟**

خاتمة — مشروع للحماية والثقة والقدرة على الفعل

يمكن قراءة البرنامج الانتخابي بطريقتين. تقوم الأولى على جمع المقترحات، ورصد الأرقام، والوقوف عند التدابير الجديدة والالتزامات الأكثر وضوحًا ومباشرة. أما الثانية، فتبحث عن الخيط الناظم الذي يجمع مختلف مكونات البرنامج : ما التشخيص الذي يقدمه لفهم واقع البلاد و التحولات العالمية ؟ وأي مشروع مجتمعي يتبلور من خلال هذه الإجراءات؟ وكيف تتكامل رؤيته للدولة والأسرة والاقتصاد والعدالة والسيادة ضمن مشروع واحد؟

هذه هي القراءة الثانية التي تقترحها هيئة تحرير **L'ODJ Média** في هذا الكتاب الوردي الأول. ولا يرمي هذا الإصدار إلى أن يحل محل البرنامج الرسمي لحزب الاستقلال، ولا إلى أن يتحدث باسم مسؤوليه، وإنما يسعى إلى تسليط الضوء على البنية السياسية لبرنامج يضم 99 إجراءً، وينتظم حول خمسة محاور : القيم والأسرة؛ مكافحة الفساد والريع وتضارب المصالح؛ القدرة الشرائية والطبقة الوسطى؛ المرفق العمومي في إطار الدولة الاجتماعية؛ وأخيرًا السيادة الاستراتيجية.

ويقدم الخطاب الذي ألقاه الأمين العام للحزب بمناسبة تقديم البرنامج مفتاحًا إضافيًا لفهم هذه الرؤية، فهو ينطلق من تشخيص مفاده أن عددًا من المسلّمات التي قامت عليها منظومة العولمة لم تعد تحظى بالضمانات نفسها التي كانت تتمتع بها. فقد أصبح الوصول إلى الأسواق، وتوفر الطاقة بأسعار معقولة، وتوفر المياه والمواد الغذائية، والاعتقاد بأن التقدم التكنولوجي سيؤدي تلقائيًا إلى خلق المزيد من فرص العمل، فضلًا عن الاستقرار الدولي، كلها مكتسبات باتت أكثر عرضة للاهتزاز.

وإلى جانب ما تفرضه التحولات الدولية من حالة من عدم اليقين، يبرز تحدٍّ داخلي لا يقل أهمية : **الثقة**، الثقة في المؤسسات المنتخبة، وفي العمل السياسي، وفي الهيئات الوسيطة، وكذلك ثقة الشباب في مستقبلهم. ومن هذا المنظور، يمكن قراءة البرنامج باعتباره محاولة للاستجابة لتحديين متلازمين: حماية المواطن من تداعيات الصدمات، واستعادة ثقته في أن تقدم البلاد يمكن أن يتحول إلى تحسن ملموس في حياته وفرصه ومستقبله.

1. العالم تغيّر: خمس مسلمات لم تعد ثابتة كما كانت

لا ينطلق الخطاب من وعود انتخابية، بل من قراءة للتحولات التي يشهدها المحيط الدولي. وتتعلق أولى «المسلّمات التي لم تعد ثابتة» بانفتاح الأسواق. فلعقود طويلة، سادت فكرة بسيطة مفادها أن ما لا ينتجه بلد ما يمكنه استيراده من الخارج. غير أن جائحة كوفيد-19، والحروب، والتوترات الجيوسياسية، والقيود التجارية، وعودة النزعة الحمائية، كشفت حدود هذا المنطق. فقد تنقطع سلاسل الإمداد، كما أن ما كان يبدو اعتمادًا اقتصاديًا منطقيًا على الخارج قد يتحول إلى نقطة ضعف استراتيجية

أما التحدي الثاني، فيتعلق بالطاقة. فبالنسبة إلى بلد يستورد جزءًا كبيرًا من احتياجاته من الطاقة، سرعان ما تنعكس الأزمات الخارجية على تكاليف النقل والإنتاج، وعلى الميزان التجاري والقدرة الشرائية للمواطن. ومن هنا يخلص الخطاب إلى نتيجة تتجاوز الجانب الاقتصادي : لم يعد أمن الطاقة مسألة اقتصادية فحسب، بل أصبح جزءًا أساسيًا من مفهوم السيادة

أما التحول الثالث، فيتعلق بالماء والغذاء. فقد أصبح الجفاف والإجهاد المائي وتذبذب الإنتاج الزراعي ظواهر ذات طابع هيكلي. ومن ثم، تتحول مسألة الأمن المائي إلى أحد مكونات الأمن الوطني، بما يفرض مواءمة الخيارات الزراعية بصورة أكبر مع الموارد المتاحة فعليًا، اليوم وفي المستقبل.

ويتمثل التحول الرابع في التكنولوجيا. فالذكاء الاصطناعي والأتمتة يفرضان إعادة التفكير في مستقبل فرص العمل. ولم يعد السؤال يقتصر على عدد فرص العمل التي ستُخلق، بل أصبح من الضروري أيضًا معرفة المهن التي ستستمر، وتلك التي ستظهر مستقبلًا، وما إذا كان الشباب سيمتلكون المهارات التي تؤهلهم للولوج إليها. وهكذا ترتبط المدرسة والجامعة والتكوين المهني والبحث العلمي والصناعة والسياسة الرقمية ضمن رؤية واحدة، عنوانها تعزيز السيادة التكنولوجية والمعرفية

أما المسلّمة الخامسة التي أصبحت أكثر هشاشة، فتتعلق بالسلم والاستقرار الدوليين. فالمغرب يوجد عند تقاطع عدة فضاءات جيوسياسية، تمتد من المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط إلى إفريقيا وأوروبا والعالم العربي. ويجعل هذا الموقع المغرب أكثر عرضة لتداعيات الأزمات، لكنه يمنحه في المقابل، وفق ما يطرحه الخطاب، أهمية جيوستراتيجية متزايدة وفرصًا جديدة لتعزيز مكانته ودوره على الساحة الدولية

وهنا تتضح الفكرة الأساسية التي يقوم عليها البرنامج : ليس المطلوب انتظار عودة الأوضاع إلى سابق عهدها، وإنما تعزيز قدرة البلاد على تأمين احتياجاتها الأساسية، والحد من اعتمادها على الخارج في المجالات الحيوية، والتحكم بشكل أكبر في التكنولوجيات الاستراتيجية، وتعزيز قدرتها على مواجهة الصدمات الخارجية والتخفيف من تداعياتها.

2. تحدٍّ آخر لا يقل إلحاحًا : أزمة الثقة

لا تكتمل قراءة التحولات الخارجية من دون التوقف عند ما يوازيها من تحديات داخلية. فالخطاب يتحدث بوضوح عن «أزمة ثقة» تطال المؤسسات المنتخبة، والعمل السياسي، والنقابات، والمجتمع المدني، وشبكات التواصل الاجتماعي، وتمتد، بصورة أعمق، إلى نظرة فئة من الشباب إلى المستقبل.

وتكتسب هذه النقطة أهمية خاصة، لأنها تغير الطريقة التي ينبغي بها تقييم أي برنامج. فلم يعد الالتزام المعلن يُقاس فقط بحجم طموحه، بل أيضًا بمدى مصداقيته، وإمكانية التحقق منه، وقدرته على إحداث تحسن ملموس يمكن للمواطن أن يلمسه في حياته اليومية. ولعل هذا ما يفسر تركيز الخطاب على التزامات توصف بأنها أهداف طموحة وجريئة وواقعية وذات أولوية، بدل الاكتفاء بتكديس الوعود.

غير أن الثقة لا تُفرض بقرار، وإنما تُبنى من خلال النتائج، والشفافية، والمساواة في تطبيق القواعد، وتمكين كل فرد من معرفة من يتخذ القرار، وعلى أي أساس يُتخذ، ومن يتحمل مسؤولية تقديم الحساب بشأنه. ومن هنا يلتقي الجانب المتعلق بمكافحة الفساد في البرنامج مع السياسات الاجتماعية والاقتصادية، لتصبح الثقة قضية مشتركة تمتد عبر مختلف المجالات، بدل أن تكون مجرد محور منفصل.

3. «وطني، مستقبلي» : كلمتان تجمعان بين الانتماء والتطلع إلى المستقبل

لا يقدّم الخطاب شعار «وطني، مستقبلي» باعتباره مجرد عبارة انتخابية، فالكلمة الأولى تحيل إلى التاريخ والهوية والانتماء والوحدة الوطنية والترابية، وإلى الملكية الدستورية والقيم المغربية. أما الثانية، فتشير في الوقت نفسه إلى مستقبل المغرب وإلى مستقبل كل مواطن داخل هذا الوطن.

وتستحق هذه العلاقة بين الكلمتين التوقف عندها، لأنها تضع شرطًا أساسيًا لتحقيق التقدم الجماعي: فتقدم الوطن لا يكفي إذا لم يجد جزء من المواطنين مكانهم فيه، ولم يلمسوا أثره في حياتهم. ويعبّر الخطاب عن هذه الفكرة من خلال معايير ملموسة، من بينها جودة التعليم، والعمل اللائق، والصحة، والعدالة الاجتماعية والمجالية، والمساواة الفعلية في الفرص.

وبعبارة أخرى، يحاول البرنامج التقريب بين مجالين غالبًا ما يتم التعامل معهما بشكل منفصل: الانتماء الوطني وتحسين مسار الفرد وحياته. فالدولة تحتاج إلى قدر كافٍ من السيادة والقدرة على الصمود لحماية مستقبلها، فيما يحتاج المواطن إلى الدعم والحرية الكافيين لبناء مستقبله

يتضمن البرنامج الرسمي 99 إجراءً موزعة على خمسة محاور. وقد أعاد الأمين العام للحزب تقديم هذه المحاور في شكل خمس التزامات سياسية أكثر وضوحًا للقارئ: حماية الأسرة ومنظومة القيم؛ حماية الأسر من غلاء المعيشة ودعم القدرة الشرائية؛ عدم التراجع عن مستوى الخدمات العمومية؛ اعتماد مبدأ «صفر تسامح» مع الفساد وتضارب المصالح؛ وتعزيز السيادة الاستراتيجية للمغرب.

4. الالتزامات الخمسة : الهيكلة السياسية التي يقوم عليها البرنامج

وتكتسي هذه الصياغة أهمية خاصة، لأنها تحول قائمة الإجراءات الواردة في البرنامج إلى منظومة متكاملة للحماية. فالأسرة تحمي من التفكك الاجتماعي، والقدرة الشرائية تحمي من تراجع مستوى المعيشة، والخدمات العمومية تحمي من عدم تكافؤ الاستفادة من الحقوق الأساسية، والنزاهة تحمي من التعسف والريع، فيما تحمي السيادة من التبعية للخارج.

ومن ثم، لا تشكل هذه الالتزامات الخمسة ملفات مستقلة عن بعضها، بل يعزز كل منها الآخر. فسيادة اقتصادية من دون مدرسة قادرة على تقديم تعليم جيد تظل محدودة بسبب نقص الكفاءات. وسياسة لدعم القدرة الشرائية، من دون منافسة وشفافية في تحديد هوامش الربح، قد تفقد جزءًا من فعاليتها. كما أن الدولة الاجتماعية، من دون آليات واضحة للمساءلة، قد تنفق المزيد من الموارد من دون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى تحسين الخدمات. أما سياسة حماية الأسرية، فلا يمكنها وحدها أن توفر الاستقرار لمسارات حياة المواطنين من دون توفير فرص العمل والسكن والرعاية الصحية.

5. الالتزام الأول : جعل الأسرة فضاءً للحماية ونقل القيم

يتضمن المحور الأول في البرنامج الرسمي 22 إجراءً، ويجمع بين القيم المغربية، والتماسك الأسري، والتضامن بين الأجيال، ورعاية الطفولة المبكرة، ومواجهة الإدمان، والصحة النفسية. ويعكس هذا التنوع تصورًا واضحًا لدور الأسرة، التي لا يتم تناولها من زاوية أخلاقية أو ديموغرافية فحسب، بل باعتبارها فضاءً للحماية الاجتماعية والتربوية والنفسية.

وتشمل الإجراءات المقترحة وضع سياسات عمومية متكاملة بشأن القيم، ودعم المحتوى الرقمي الوطني، وإحداث «مدرسة الانتماء»، وتعزيز مكانة اللغتين العربية والأمازيغية، وتوفير حماية قانونية للشباب من بعض المخاطر المرتبطة بشبكات التواصل الاجتماعي، ومنح مساعدة مالية قد تصل إلى 5 آلاف درهم للشباب المقبلين على الزواج، إلى جانب الوساطة الأسرية، ودور الحضانة الاجتماعية، وإقرار خصم ضريبي مرتبط بمصاريف الدراسة، وعطلة مرنة ومدفوعة الأجر لرعاية الأطفال.

كما يتناول المحور نفسه الإدمان باعتباره مرضًا مزمنًا، من خلال تطوير طب الإدمان، ووضع سياسة للوقاية، وإطلاق برنامج «حنا معاك» للفرصة الثانية، إلى جانب إعداد خريطة وطنية للصحة النفسية، وإحداث مراكز جهوية، وإدماج الاستشارات النفسية ضمن منظومة التأمين الإجباري عن المرض.

وتكمن خصوصية هذا المحور في محاولة معالجة قضايا مترابطة ضمن سياسة واحدة، تشمل نقل القيم، والأعباء الاقتصادية التي تتحملها الأسر، وأشكال الهشاشة التي يفرضها الواقع المعاصر، سواء كانت مرتبطة بالعالم الرقمي أو الإدمان أو الصحة النفسية. ويبقى التحدي الأساسي هو مدى القدرة على تحقيق التكامل العملي بين مختلف هذه الآليات والتدابير.

6. الالتزام الثاني : حماية مستوى المعيشة وترسيخ مكانة الطبقة الوسطى

يعالج البرنامج مسألة القدرة الشرائية من زاويتين متكاملتين، تتعلق الأولى بمداخيل الأسر، فيما ترتبط الثانية بكيفية تحديد الأسعار وتشكّلها. وفي هذا السياق، يقترح البرنامج إحداث شركات جهوية تتولى شراء المنتجات الزراعية والغذائية وتخزينها وتوزيعها، إلى جانب اعتماد آلية وطنية شفافة لتتبع هوامش الربح في المواد الاستهلاكية اليومية.

كما يقترح الرفع التدريجي من الحد الأدنى للأجور والمعاشات، وتسريع إصلاح أنظمة التقاعد، وإطلاق برنامج لدعم ريادة الأعمال النسائية والعمل عن بُعد، واعتماد عقد اجتماعي للخروج من الفقر، فضلًا عن وضع خطة وطنية لتعزيز الطبقة الوسطى في أفق سنة 2031.

ويأتي السكن ليكمل هذه الرؤية، من خلال تمويل اقتناء السكن الأول لفائدة الشباب والطبقة الوسطى، وتعبئة العقار العمومي لتوفير عرض سكني بأسعار في المتناول، وإطلاق عرض سكني جديد موجه إلى الطبقة الوسطى، ومحاربة المضاربة العقارية، واعتماد الكراء أو التملك التدريجي كخيارين يساهمان في تحقيق الاستقرار السكني.

وتتضح الرؤية السياسية لهذا المحور بشكل جلي: فالطبقة الوسطى لا ينظر إليها البرنامج باعتبارها مجرد فئة محددة وفق مستوى الدخل، وإنما باعتبارها مكوّنًا أساسيًا من مكونات التوازن الاجتماعي، يستوجب الحفاظ عليه. ويبقى التحدي الحقيقي هو ترجمة هذا التوجه إلى معايير قابلة للقياس: من يندرج ضمن الطبقة الوسطى؟ وكيف يتطور مستوى معيشتها؟ وما المؤشرات التي يمكن اعتمادها لتقييم النتائج المحققة بحلول سنة 2031؟

7. الالتزام الثالث: «لا تراجع» في مستوى جودة الخدمات العمومية

يُعد محور الخدمات العمومية الأوسع ضمن البرنامج، إذ يضم 25 إجراءً تشمل التعليم والصحة وإدماج الشباب. ويضع الخطاب هذا المحور في إطار التزام مبدئي واضح: «لا تراجع» عن مستوى الخدمات العمومية، ولا سيما في مجالات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية.

ففي مجال التعليم، يركز البرنامج على تحقيق الإنصاف المجالي، والارتقاء بتكوين المدرسين وتحسين أوضاعهم المهنية، والكشف المبكر عن حالات الانقطاع عن الدراسة، والعناية بالطفولة المبكرة، وتعميم التعليم الأولي المجاني. كما يقترح إحداث منصة وطنية للتعلم الرقمي والذكاء الاصطناعي، وتعزيز تعليم اللغات، وتنمية مهارات القرن الحادي والعشرين، إلى جانب استشراف التحولات التي ستطرأ على المهن والوظائف مستقبلًا.

وفي قطاع الصحة، يتضمن البرنامج إحداث وكالة وطنية للطوارئ الصحية، وإعادة النظر في حكامة المستشفيات، واعتماد مسار علاجي منسق يرتكز على الطبيب المرجعي، وتعزيز خدمات الرعاية الصحية الأولية، فضلًا عن إرساء نموذج جديد للشراكة مع القطاع الخاص.

أما فيما يتعلق بالشباب، فيقترح البرنامج مجموعة من المبادرات الرامية إلى تسهيل الولوج إلى سوق الشغل وتعزيز فرص الاندماج، من بينها إتاحة تجربة مهنية أولى مؤطرة، وبرنامج «آفاق» الذي يهدف إلى ضمان فرصة للشاب في غضون ستة أشهر، وبرنامج «بداية» لدعم التنقل، ومبادرة «100 ألف موهبة رقمية»، إلى جانب إحداث أكاديميات جهوية للتدبير المحلي، وإطلاق خدمة مدنية تطوعية، واعتماد «جواز جودة حياة الشباب».

وتتمحور مختلف هذه الإجراءات حول فكرة أساسية هي ضمان تكافؤ الولوج إلى الخدمات العمومية، فالخدمة العمومية لا تُطرح هنا باعتبارها مجرد آلية إدارية لتقديم الخدمات، وإنما باعتبارها أداة لتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية والحد من آثارها. ومن هنا يبرز أحد أهم رهانات تصور مغرب «يسير بالسرعة نفسها»، أي مغرب لا تحدد فيه جودة الخدمات العمومية بمكان إقامة المواطن أو بوضعه الاجتماعي، بل يستفيد فيه الجميع من مستوى عادل ومتقارب من الخدمات الأساسية.

8. الالتزام الرابع: لاستعادة الثقة ، «صفر تسامح» مع الفساد والريع وتضارب المصالح

يخصص البرنامج 16 إجراءً لمكافحة الفساد والريع وتضارب المصالح، ويقترح في هذا الإطار التطبيق الصارم لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، ووضع قانون خاص بتضارب المصالح، وإقرار التصريح بالمصالح، وتعزيز منظومة التصريح بالممتلكات، والتصدي للإثراء غير المشروع.

وفي الجانب الاقتصادي، ينص البرنامج على ربط الاستفادة من الدعم العمومي بمعايير واضحة، وفرض ضريبة على الشركات بنسبة 40 في المائة في حالات الاحتكار، وتعزيز دور مجلس المنافسة، وتوفير حماية قانونية أقوى للمستهلكين، كما يقترح الانتقال من منطق الترخيص المسبق إلى نظام دفاتر التحملات، واعتماد قاعدة تقضي بأن عدم رد الإدارة يُعد موافقة.

وتحتل الرقمنة، بدورها، مكانة محورية في هذا التصور، من خلال تعميم الإجراءات الرقمية، وإحداث منصات تضمن تكافؤ الفرص بين الشركات، وتسخير الذكاء الاصطناعي لخدمة الحكامة، وحماية المبلغين عن المخالفات، ونشر مؤشرات النزاهة بشكل سنوي.

وتحمل عبارة «صفر تسامح» دلالة سياسية قوية، غير أن تحويلها إلى مبدأ ناظم للعمل الحكومي يقتضي إرفاقها بآليات دقيقة للتطبيق والمراقبة ونشر النتائج، وعندها فقط يمكن لهذا الالتزام أن يسهم فعليًا في تحقيق الهدف المعلن المتمثل في استعادة الثقة في المؤسسات وفي العمل السياسي.

9. الالتزام الخامس: السيادة بوصفها القدرة على اتخاذ القرار

يتضمن المحور الخامس 20 إجراءً، ويطرح مفهومًا واسعًا للسيادة يتجاوز بعدها الدبلوماسي والترابي. فالبرنامج يربط السيادة بقدرة البلاد على تقليص تبعيتها للخارج، وتأمين احتياجاتها الأساسية، والتحكم في مواردها الحيوية، وتعزيز قدراتها الصناعية والتكنولوجية، ويشمل ذلك مجالات التخزين الاستراتيجي، والدين الخارجي، والماء، والطاقة، والإنتاج المحلي، والصناعة، والتكنولوجيا، والبيانات، والأمن السيبراني، والأمن الغذائي والصحي، والجالية المغربية بالخارج، والربط بالمحيط الأطلسي.

ويقترح البرنامج إحداث «بوصلة وطنية للسيادة» لتحديد أوجه التبعية والحد منها، إلى جانب وضع قانون-إطار ينظم التخزين الاستراتيجي للمنتجات الحيوية، كما يطرح قاعدة «الماء أولًا»، ويستهدف رفع نسبة الإنتاج المحلي في المشاريع الطاقية إلى 50 في المائة بحلول سنة 2031، فضلًا عن منح قيمة الإنتاج المنجز في المغرب وزنًا بنسبة 30 في المائة ضمن الصفقات العمومية.

ويولي البرنامج كذلك أهمية للارتقاء بالصناعة الوطنية نحو مستويات أعلى من القيمة المضافة، خصوصًا في قطاعات السيارات والطيران والموارد المعدنية والصناعات الدفاعية. وعلى المستوى التكنولوجي، يقترح إرساء منظومة وطنية متكاملة للذكاء الاصطناعي، تمتد من البحث الجامعي إلى التصنيع، إلى جانب بناء منظومة متكاملة للأمن السيبراني وتعزيز حماية البيانات والأنظمة الحيوية.

كما يتناول البرنامج السيادة الغذائية والصحية من خلال تأمين المنتجات الغذائية ذات الأهمية الاستراتيجية، وتطوير البذور الهجينة، وتعزيز إنتاج المواد الفعالة المستخدمة في صناعة الأدوية واللقاحات. ويمتد هذا التصور للسيادة إلى البعد الخارجي أيضًا، من خلال تعزيز الروابط مع الجالية المغربية بالخارج، وتطوير الممر الأطلسي، والعمل على إنشاء أسطول تجاري وطني.

ويمكن تلخيص الفكرة الأساسية لهذا المحور في أن السيادة لا تعني الانغلاق على الذات، وإنما امتلاك هامش حقيقي للاختيار واتخاذ القرار عندما تصبح الظروف المحيطة أكثر صعوبة. ومن هنا تبرز أهمية التمييز بين الاستقلالية الاستراتيجية والاكتفاء الذاتي، وهو تمييز أساسي لفهم الرؤية التي يقوم عليها هذا المحور.

10.الشباب : ليس مجرد محور في البرنامج، بل المعيار الحقيقي لنجاحه

يشدد الخطاب على ضرورة استعادة الثقة في المستقبل، ولا سيما لدى الشباب، ويشير إلى برنامج خاص منبثق عن «ميثاق 11 يناير من أجل الشباب». وتحضر قضايا الشباب في عدد من الإجراءات الـ99، من خلال الحماية من المخاطر الرقمية، والصحة النفسية، والسكن، والتشغيل، والتنقل، والتكوين، وتنمية المهارات الرقمية، والمشاركة في الشأن العام، والخدمة المدنية.

وينسجم هذا الحضور المتعدد الأبعاد للشباب مع التشخيص الذي انطلق منه البرنامج. فإذا كان الذكاء الاصطناعي يعيد تشكيل عالم المهن والوظائف، فلا يمكن أن تقتصر الاستجابة على سياسة التشغيل وحدها، بل يتعين أن تقوم على الربط بين المدرسة والتكوين والبحث العلمي والصناعة والقطاع الرقمي، وإذا كان صعوبة الحصول على السكن تؤخر استقلالية الشباب، فإن هذه المسألة ترتبط بدورها بالقدرة الشرائية والسياسة الأسرية. أما إذا أدى تراجع الثقة إلى ابتعاد الشباب عن المشاركة في الشأن العام، فإن الأمر يصبح مرتبطًا بالحكامة والنزاهة.

ومن هنا، فإن الاختبار الحقيقي للبرنامج يكمن في أثره على مستقبل الشباب: هل سيشعر أكبر عدد من الشباب، بحلول سنة 2031، بأن بإمكانهم الدراسة والعمل وإطلاق مشاريعهم والحصول على سكن وبناء مسار حياة داخل المغرب؟ فالبرنامج يقترح مجموعة من الآليات، لكن الحكم على مدى نجاحها سيظل رهينًا بالنتائج التي ستتحقق على أرض الواقع.

11. من «مغرب بسرعات متعددة» إلى «مغرب يسير بالسرعة نفسها»

يختزل الخطاب في خاتمته هذه الرؤية في صورة قوية: الانتقال من مغرب تتفاوت فيه مستويات التقدم بين المجالات إلى مغرب «يسير بالسرعة نفسها»، يتمتع فيه كل مواطن، أينما كان، بالحق نفسه في الكرامة والتنمية والأمل.

وتسمح هذه العبارة بإعادة قراءة الإجراءات الـ99 من منظور العدالة المجالية. فالإنصاف في التعليم بالمناطق القروية والجبلية، والمراكز الجهوية للصحة النفسية، وتوفير الخدمات الصحية على المستوى الترابي، وبرامج التشغيل الذاتي الجهوية، والعلامات الترابية، والأكاديميات الجهوية للتدبير المحلي، والشركات الجهوية للتوزيع، كلها إجراءات تستجيب، كل واحدة منها بطريقتها، لإشكالية التفاوت بين المجالات.

غير أن «السرعة نفسها» لا تعني توحيد جميع المجالات أو تطبيق السياسات نفسها عليها، لأن المجالات الترابية تختلف في بنياتها الاقتصادية والديموغرافية والبيئية. والمقصود، بالأحرى، هو توفير قاعدة مشتركة من الحقوق والخدمات والفرص، مع تكييف السياسات العمومية وفق خصوصيات كل منطقة واحتياجاتها. وعلى هذا الأساس يمكن قياس مدى تحقق الوعد بالعدالة المجالية.

12. كيف ستقرأ L’ODJ Média هذا البرنامج؟

لا تهدف هذه النسخة الأولى من الكتاب الوردي إلى إصدار أحكام مسبقة أو تقديم تقييمات قبل انطلاق النقاش الانتخابي، وإنما تروم فهم المنطق الذي يقوم عليه البرنامج، واستجلاء الرؤية التي تجمع بين مختلف مكوناته، وطرح الأسئلة التي ستفرضها مرحلة التنفيذ. وفي هذا الإطار، تستند القراءة التي تقدمها هيئة تحرير L’ODJ Média إلى خمسة معايير أساسية جديرة بالمتابعة.

أول هذه المعايير هو قابلية التتبع، فكل التزام ينبغي أن يكون مرتبطًا بإجراءات واضحة، وجهات محددة مسؤولة عن تنفيذه، وجدول زمني مضبوط، ومؤشرات تسمح بقياس مدى التقدم في إنجازه. ويأتي بعد ذلك معيار الانسجام المالي، إذ لا يمكن لأي سياسة عمومية أن تتحول إلى واقع ما لم تكن مصادر تمويلها وأولوياتها والاختيارات المالية المرتبطة بها واضحة ومحددة. أما المعيار الثالث، فيتعلق بالعدالة المجالية، بحيث ينبغي تقييم كل إجراء وطني أيضًا من خلال قدرته على تقليص الفوارق في الولوج إلى الخدمات والفرص بين مختلف المناطق.

ويتمثل المعيار الرابع في القدرة على التنفيذ. فإحداث وكالة أو صندوق أو منصة، أو إطلاق برنامج جديد، لا يضمن في حد ذاته تحقيق النتائج المنشودة. إذ تظل الحكامة، وتوفر الكفاءات والبيانات، واحترام الآجال، وفعالية آليات المراقبة، عوامل حاسمة في نجاح التنفيذ. أما المعيار الخامس، فيتمثل في قياس أثر السياسات على الحياة اليومية للمواطنين، فالمعيار الحقيقي هو ما إذا كان المواطن سيلاحظ تحسنًا فعليًا في قدرته الشرائية، أو في الولوج إلى العلاج، أو في جودة تعليم أبنائه، أو في فرص الحصول على السكن والعمل، أو في سهولة إنجاز معاملاته الإدارية.

وهذه هي المنهجية التي ستعتمدها L'ODJ Média في قراءة الالتزامات ضمن الكتب الوردية الخمسة المقبلة، التي ستتولى التعمق في تفاصيل كل التزام، مع التمييز بوضوح بين الشرح والتحليل من جهة، والتواصل الحزبي من جهة أخرى، والالتزام بعدم تحميل البرنامج ما لا يتضمنه أو نسب ما لم يرد فيه إليه.

خاتمة — مشروع يقوم على الحماية والثقة والقدرة على اتخاذ القرار

تكشف القراءة المتكاملة للبرنامج الرسمي والخطاب الذي رافق تقديمه ثلاثة مفاهيم أساسية تختزل جوهر الرؤية التي يقوم عليها: الحماية، والثقة، والسيادة.

الحماية، لأن الأسرة والقدرة الشرائية والخدمات العمومية وآليات التضامن تُطرح كوسائل للحد من أوجه الهشاشة الاجتماعية والتخفيف من آثارها، والثقة، لأن مكافحة الفساد وتضارب المصالح والريع وغياب الشفافية ترتبط بشكل مباشر بمصداقية العمل العمومي. أما السيادة، فترتبط بالتقليص من التبعيات الخارجية في مجالات حيوية، مثل الماء والطاقة والغذاء والتكنولوجيا والأدوية والبيانات والخدمات اللوجستية، باعتبارها عوامل ترتبط مباشرة بأمن البلاد وقدرتها على اتخاذ القرار والتحرك بحرية.

ويتمثل الرهان السياسي في القدرة على التوفيق بين مجموعة من العناصر التي قد تبدو، للوهلة الأولى، متباعدة: الجمع بين الهوية والتحديث، والدولة الاجتماعية والقدرة على المنافسة، والانفتاح على العالم والاستقلالية الاستراتيجية، والحماية وتحمل المسؤولية. وتترجم الإجراءات الـ99 هذا التوجه إلى مقترحات وتدابير عملية، غير أنها لا تكفي، في حد ذاتها، للحكم على مدى قابليته للتحقق. فذلك يظل رهينًا بوضوح الأولويات، وتوفير الموارد اللازمة، وضبط الآجال، وفعالية المؤسسات المكلفة بالتنفيذ، فضلًا عن القدرة على تحقيق نتائج ملموسة وواضحة وقابلة للقياس والتحقق

وهنا تحديدًا يبدأ العمل الصحفي: بقراءة البرنامج الانتخابي، ونقل مقترحاته بدقة وأمانة، والوقوف على الرؤية التي يقوم عليها، ثم طرح السؤال الأهم حول مدى قدرته على الانتقال من حيز الوعود والنصوص إلى واقع قابل للتنفيذ. فالنقاش الانتخابي يصبح أكثر جدوى حين يتجاوز منطق التراشق والاتهامات، ويتجه إلى جوهر البرامج والاختيارات، وإلى النتائج التي يمكن أن يلمس المواطن أثرها في حياته اليومية.

المحاور الخمسة الرسمية في لمحة

المحور	العنوان	عدد التدابير
1	الحفاظ على منظومة القيم وتعزيز تماسك الأسر وقدرتها على الصمود	22
2	مكافحة الفساد والريع وتضارب المصالح	16
3	تحسين القدرة الشرائية للأسر وتعزيز الطبقة الوسطى	16
4	دعم وتعزيز دور المرفق العمومي في إطار الدولة الاجتماعية	25
5	تعزيز السيادة الاستراتيجية	20
المجموع		**99تدبيرًا**

المصادر المعتمدة

البرنامج الانتخابي لحزب الاستقلال للانتخابات التشريعية المقررة في 23 شتنبر 2026 —الوثيقة الأصلية باللغة العربية، وتتضمن 99 تدبيرًا موزعة على خمسة محاور.

البرنامج التشريعي 2026-2031 —ترجمة فرنسية مؤقتة أُعدّت لأغراض العمل انطلاقًا من الوثيقة الأصلية باللغة العربية.

خطاب الأمين العام بمناسبة تقديم البرنامج الانتخابي —وثيقة عمل باللغة العربية تم تزويد هيئة التحرير بها.

وثيقة تحريرية مستقلة عن حزب الاستقلال، إعداد : هيئة تحرير L’ODJ MEDIA